مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: جودة المعلومات وأثرها في تحقيق المرونة الاستراتيجية دراسة ميدانية في (شركات صناعة الأدوية الأردنية)
اسم الكاتب: د. فايز جمعه النجار، د. فالح عبدالقادر الحوري
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/4099
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 07:17 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (30) العدد (2)2008
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (30) No. (2) 2008

جودة المعلومات وأثرها في تحقيق المرونة الاستراتيجية
دراسة ميدانية في (شركات صناعة الأدوية الأردنية)

الدكتور فايز جمعه النجار*
الدكتور فالح عبد القادر الحوري**

(تاريخ الإيداع 8 / 11 / 2007. قُبِل للنشر في 2008/3/3)

□ الملخّص □

لقد تعاملت هذه الدراسة مع جودة المعلومات من خلال أبعادها الثلاثة: (البعد الزمني، والبعد الشكلي، وبعد المحتوى)، كما تعاملت مع المرونة الاستراتيجية والتي تمثل إحدى خصائص التخطيط الاستراتيجي من خلال عدد من العوامل التي تُمكّن المنظمة من التحرك من استراتيجية إلى أخرى عند تغير الظروف البيئية. وقد استهدفت الدراسة التعرّف إلى أثر جودة المعلومات بأبعادها الثلاثة في تحقيق المرونة الاستراتيجية في المنظمة.

ولقد تكون مجتمع الدراسة من المديرين في شركات صناعة الأدوية الأردنية المسجلة في بورصة عمان في السوق الأول والثاني، أما عينة الدراسة فكانت عينة طبقية عشوائية متساوية، إذ تم اختيار (48) مدير من السوق الأول والثاني من مجتمع الدراسة، وقد تم توزيع (48) استبيان على عينة الدراسة تم استرجاع (42) استبيان منها، خضع منها للتحليل (40) استبيان.

الكلمات المفتاحية:
نظم المعلومات، جودة المعلومات، المرونة الاستراتيجية.

* أستاذ مساعد – قسم نظم المعلومات الإدارية – جامعة الإسراء–أربد–الأردن.
** أستاذ مساعد – قسم إدارة الأعمال – جامعة العلوم التطبيقية–عمان–الأردن.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (30) العدد (2)2008
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (30) No. (2) 2008

The Impact of Information Quality on achieving Strategic Flexibility: A Case Study of (Jordanian Pharmaceutical Companies)

Dr. Fayez Jumah Al-Najjar*
Dr. Faleh Abed Elkader Alhawary**

(Received 8 / 11 / 2007. Accepted 3/3/2008)

□ ABSTRACT □

This study is concerned with the three dimensions of information quality: (Time, Form, and Content), as well as with the strategic flexibility which represents one of the characteristics of strategic planning in terms of a number of factors which enable the companies to accordingly move from one strategy to another. This paper aims to identify the effects of information quality on achieving strategic flexibility. The study subjects have consisted of all administrative directors in the pharmaceutical companies registered in Amman Stock Exchange (the first and second markets). The study sample has been selected as an equal hierarchical random sample by selecting (48) directors from the first and second markets; (48) questionnaires have been distributed, (42) of which have been collected and (40) analyzed.

Keywords:
Information Systems, Information Quality, Strategic Flexibility

* **Associate Professor, Administrative Information Systems Department, Al-Isra University, Irbid, Jordan.**
** **Associate Professor, Business Administration Department, Applied Sciences University, Amman, Jordan.**

مقدمة:

يسهم استخدام نظم المعلومات الإداريّة في فاعليّة صنع القرارات الإدارية من خلال الممارسة الفعلية للمديرين على اختلاف مستوياتهم وواجباتهم ومواقعهم، ويوفر الوقت والمال والأداء العالي والسرعة والسهولة في إنجاز العمل.

ولا تقتصر عملية صنع القرارات على مجرد تزويد المديرين بالمعلومات، بل لا بد أن تتمتع هذه المعلومات بالعديد من الخصائص حتى تصبح معلومات نوعية سواء من حيث البعد الزمني أو البعد الشكلي أو بعد المحتوى حتى تسهم في زيادة المشاركة وتقليل المخاطرة ورفع مزايا القرار الإداري وصولا إلى فاعليّة جيدة في القرار الإداري تعود بالنفع على المنظمة من خلال تحسين مستوى أداء المدير وزيادة إنتاجيته في المستويات الإدارية المختلفة.

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في التعرّف إلى نظم المعلومات الإدارية وما تقدمه من معلومات نوعية تساهم في تحقيق المرونة الإستراتيجية، والتأكيد على ضرورة التطبيق الصحيح لهذه الأنظمة للوصول إلى معلومات نوعية تخدم المنظمة في اتخاذ القرار في الوقت والزمان المناسبين. وتنطلق عموماً مشكلة الدراسة من السؤال الرئيس التالي: ما مدى تأثير جودة المعلومات في تحقيق المرونة الإستراتيجية؟

وينطلق من هذا التساؤل الرئيس التساؤلات الفرعية التالية:

1. هل هنالك أثر إحصائي لعوامل البعد الزمني من جودة المعلومات في تحقيق المرونة الإستراتيجية؟
2. هل هنالك أثر إحصائي لعوامل البعد الشكلي من جودة المعلومات في تحقيق المرونة الإستراتيجية؟
3. هل هنالك أثر إحصائي لعوامل بعد المحتوى من جودة المعلومات في تحقيق المرونة الإستراتيجية؟

أهمية الدراسة وأهدافها:

لقد تغيرت الأعمال بشكل كبير بظهور نظم المعلومات ودخول عصر المعلوماتية والمعرفة، كما ازدادت رقعة الأعمال بين الدول مما زاد عدد الشركات الدولية وأصبح المعيار للبقاء هو في قدرة المنظمات في تحقيق المرونة الاستراتيجية، ولضرورة التماشي مع مستجدات العصر الحالي جاءت أهمية هذه الدراسة بضرورة الانتباه إلى جودة المعلومات بأبعادها الثلاثة وقدرتها في تحقيق المرونة الاستراتيجية وبشكل يضمن نجاح العمل وسرعة إنجازه مع الاقتصاد بالتكاليف لتوفير الربح الذي يحقق للمؤسسة الاستمرار بأداء مهامها.

يهدف البحث إلى إظهار أثر جودة المعلومات بأبعادها الثلاثة ودورها في تحقيق المرونة الاستراتيجية ؛ لضمان وصول المعلومة الصحيحة بالشكل والزمان الصحيح.

لذا فإن هذا البحث يهدف إلى تحقيق الآتي:

1. التعرّف إلى أبعاد جودة المعلومات من حيث: البعد الشكلي، والبعد الزمني، وبعد المحتوى.
2. إبراز العلاقة بين جودة المعلومات بأبعادها الثلاثة وتحقيق المرونة الاستراتيجية.
3. التعرّف إلى أثر جودة المعلومات في تحقيق المرونة الاستراتيجية.

فرضيات الدراسة:

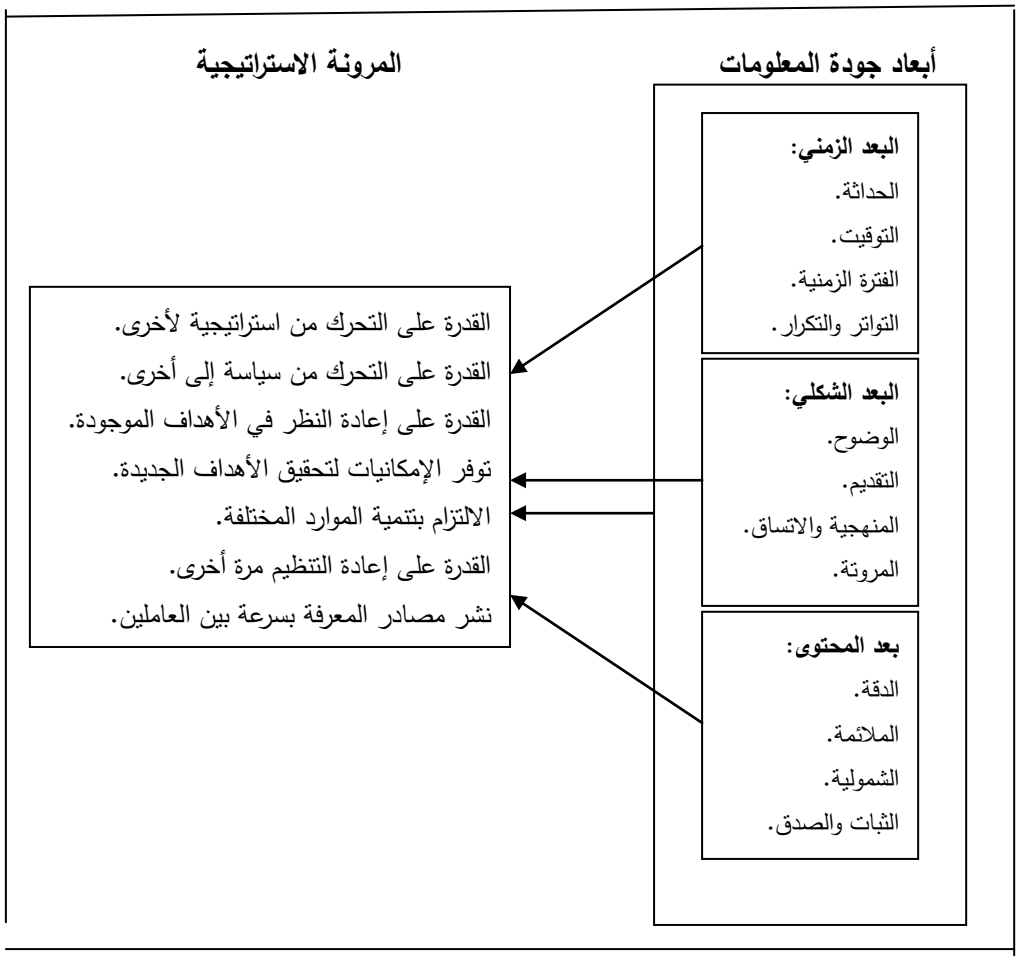
لقد تم بناء الفرضية الرئيسة للدراسة اعتماداً على مشكلة الدراسة وعناصرها المختلفة وتمثلت في:

الفرضية الرئيسة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لجودة المعلومات بأبعادها الثلاثة (البعد الزمني والبعد الشكلي وبعد المحتوى) على تحقيق المرونة الاستراتيجية.

وقد انبثق من الفرضية الرئيسة الفرضيات الفرعية التالية:

1. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للبعد الزمني من جودة المعلومات على تحقيق المرونة الاستراتيجية.
2. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للبعد الشكلي من جودة المعلومات على تحقيق المرونة الاستراتيجية.
3. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لبعد المحتوى من جودة المعلومات على تحقيق المرونة الاستراتيجية.

نموذج الدراسة:

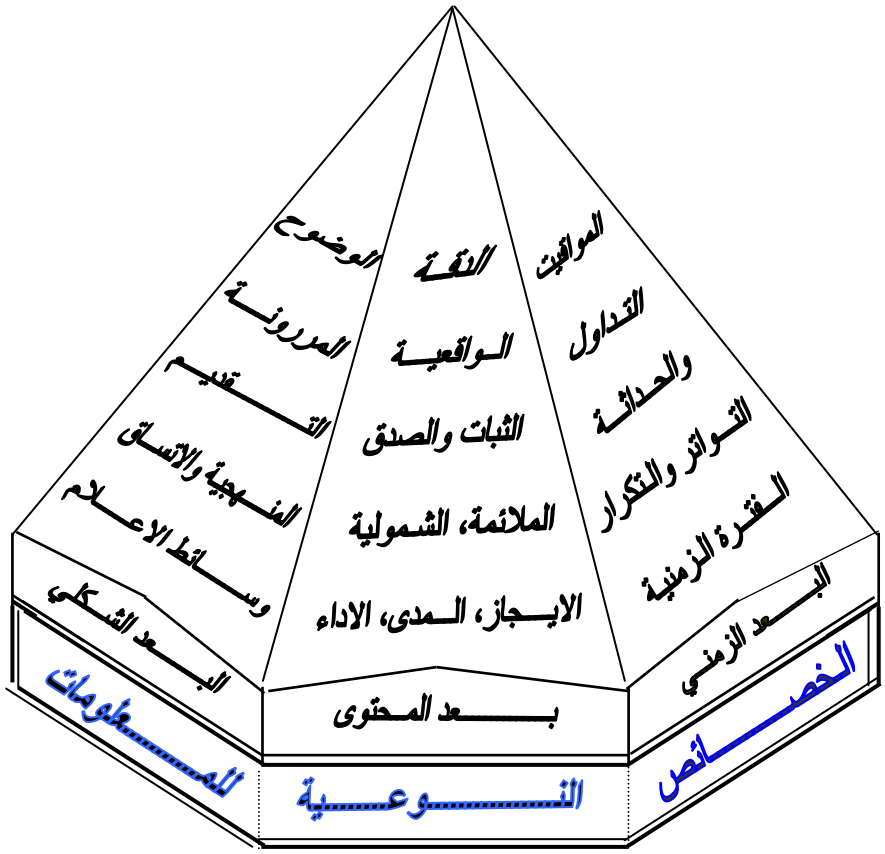


شكل (1): نموذج الدراسة.

الإطار النظري للدراسة:

إن نظام المعلومات هو ذلك العلم الذي يبحث في شكل خصائص المعلومات العلمية، ويهدف إلى تأمين وتطوير الأساليب والوسائل المثلى في تهيئة وجمع ومعالجة وتحليل وترتيب وتخزين المعلومات (العلي، 1985) إنه مجموعة متداخلة من المكونات والتي تعمل على جمع، معالجة، تخزين، وتوزيع المعلومات لدعم اتخاذ القرار والمراقبة على المنظمة (Laudon & Laudon, 2006). لذا فإن المعلومات تلعب دوراً هاماً في التخطيط واتخاذ القرارات

وإجراء العمليات والأنشطة داخل الشركة، ويعتمد كل ذلك على جودة تلك المعلومات، إذ إنّ عدم توفر خصائص نوعيّة فيها سيؤدي إلى مخرجات عديمة الجدوى. ويبين الشكل (2) خصائص جودة المعلومات.



شكل (2):خصائص جودة المعلومات (النجار، 2007)

ويمكن تناول خصائص جودة المعلومات من خلال ثلاثة أبعاد رئيسة هي: البعد الزمني، وبعد المحتوى، والبعد الشّكلي (النجار، 2007).

البعد الزمني Time dimension: ويتعلق في زمن استخدام المعلومات مجيباً على تساؤل (متى؟)، متى تقدم المعلومة لمن يستخدمها أو يطلبها؟ ويتضمن الجوانب التالية:

1. التوقيت المناسب:

هي توفر المعلومات زمانياً، لذا لا بد من الاهتمام بتوفير المعلومات في الزمن المناسب لكي تكون متاحة لاتخاذ القرار قبل حدوث موقف حرج أو فقدان فرصة معينة، فقد تكون المعلومة مفيدة في الزمن الحاضر وتفقد أهميتها بعد زمن قليل.

2. التداول والحداثة:

هي أن تكون المعلومات مجددة وحديثة للاستفادة منها عند تقديمها وتداولها في المنشأة، حيث تلعب الحداثة دوراً هاماً في جودة المعلومات إذ تقل قيمة المعلومة بتقادمها، لذا يجب الحفاظ عليها بأمان وفاعليّة (Wilson, 2002).

3. التواتر والتكرار:

إنه مدى تكرار الحاجة إلى المعلومات المتواجدة، لأن المعلومات يجب أن تقدم طالما نحتاجها، وهذا يؤكد الاهتمام بالمعلومات النشطة في قاعدة البيانات.

4. الفترة الزمنية:

هي الفترة التي تقدم بها المعلومات بحيث يستطيع المدير الحصول على المعلومات عن ما يحدث الآن، وعن ما حدث في الماضي، وعن ما هو متوقع حدوثه في المستقبل، إذ إنّ التأخر في جهود معالجة البيانات لتحويلها إلى معلومات رغم أنها تحت الاستخدام ستسبب مشاكل عديدة وكلف مرتفعة للإدارة (Zimmer, 2000).

البعد الشكلي Form dimension:

ويتعلق بالإجابة على تساؤل (كيف؟) ويتضمن الجوانب التالية:

1. الوضوح:

تقديم المعلومات بطريقة وشكل يسهل فهمها من قبل المستخدم كلما أمكن ذلك، بحيث تكون واضحة وخالية من الغموض حتى يتمَكّن المدير من الوصول إلى قرارات صائبة.

2. المنهجية والاتساق:

هي تقديم المعلومات بطريقة متناسقة ضمن معايير موحدة؛ كي يتم تعظيم الاستفادة منها، لذا لا بد أن تُرتّب المعلومة بقدر وسياق.

3. المرونة:

هي قابلية المعلومات على التكيّف لأكثر من مستخدم وأكثر من تطبيق، لذلك لا بد أن تكون المعلومات متوفرة بشكل مرن يمكن استخدامه من قبل المستويات الإدارية المختلفة بفاعليّة في عملية اتخاذ القرار Kovach & (Cathcart, Jr., 1999).

4. التقديم:

هي طريقة تقديم المعلومات بشكل مختصر أو تفصيلي، وبشكل كمي أو وصفي، فالمعلومات يمكن أن تكون حاضرة بشكل خبر أو رقم أو رسوم، لذا لا بد من عرض المعلومات بالطريقة المناسبة وتطويعها ومعالجتها لجعلها قابلة للاستخدام بما يُعظّم الاستفادة منها للمستخدم.

5. وسائط الإعلام:

هي الوسيلة التي يمكن أن تقدم بها المعلومات، إذ يمكن أن تقدم المعلومات على ورق مطبوع أو فيديو أو أي وسيلة أخرى.

وأخيراً نستطيع القول إنّ نظم المعلومات تلعب دوراً استراتيجياً في حياة المنظمات، إذ تقدم للإدارة المعلومة المناسبة في المكان والزمان الصحيح؛ لمساعدتها في تحقيق المرونة الاستراتيجية للتكيّف مع المتغيرات البيئية المتسارعة.

بعد المحتوى Content dimension:

ويتعلق بالإجابة على تساؤل (ماذا؟) ويتضمن الجوانب التالية:

1. الدقة:

هي مدى تمثيل المعلومة للموقف أو الحدث الذي تصفه (الحميدي، السامرائي والعبيد، 2005)، فالدقة هي خلو المعلومات من الأخطاء إذ تساهم دقة المعلومات في جودة القرار، كما تعمل على تجنب القرارات الخاطئة وتقلل من التكلفة وإهدار الوقت (Winterman & Abell, 1998)، علماً أن دقة النظام تزيد من التكلفة ولا بد أن نلاحظ أنّ مستوى أعلى من الدقة يحتاج إلى كلف أعلى، لذا لا بد من التأكيد على العبء الكلفوي للمعلومات بحيث يكون العائد المتوقع من المعلومات أكبر من تكلفة الحصول عليها (Ashill & Jobber, 2001).

2. الثبات والصدق:

هي إعطاء المعلومات لنفس النتائج التي أعطتها التجربة السابقة، وأن تكون المعلومات المتجمعة صادقة وشرعية وصحيحة وتتطابق مع معطيات الواقع شكلاً ومضموناً وتوجهاً.

3. الواقعية:

هي أن تمثّل المعلومات الواقع، وأن تكون مرتبطة باحتياجات المستفيدين مع التأكيد على خلو المعلومات من التحيّز للوصول إلى قرارات رشيدة، فالمعلومات غير الواقعية ستؤدي إلى قرارات خاطئة. مع ملاحظة أن وحدات الأعمال المختلفة في المنظمة تحتاج إلى معلومات متمايزة عن بعضها البعض، فالمعلومات التي يحتاجها قسم التسويق عن البيئة الداخلية ومستوى التكنولوجيا السائدة تختلف عن المعلومات التي يحتاجها قسم البحوث والتطوير (Green, 2003).

4. الملائمة:

هي أن تكون المعلومات ملائمة ووثيقة الصلة ومفيدة في تحسين اتخاذ القرار، فلا بد أن تكون المعلومات ملائمة للموضوع وموجهه خصيصاً للمشكلة التي تدرس ومرتبطة باحتياجات المستخدم.

5. الشمولية:

قدرة المعلومات على إعطاء صورة كاملة عن المشكلة أو عن حقائق الظاهرة موضوع الدراسة مع تقديم بدائل الحلول المختلفة لها؛ حتى تتمكن الإدارة من تأدية وظائفها المختلفة. وعلى المدير أن يقدّر كمية التفاصيل اللازمة عن المشكلة؛ حتى يتجنب الوقوع في بحر المعلومات.

6. الإيجاز:

تقديم المعلومات اللازمة لكل مستوى إداري وما يتناسب مع متطلباته من المعلومات إذ لا بد من الإيجاز في المستوى الاستراتيجي دون الخوض في كم كبير من المعلومات عن الموضوع.

7. المدى:

هي كون المعلومات واسعة أو ضيقة، أو بتركيز داخلي أو خارجي، ويتحدد مدى المعلومات بمدى شموليتها، لذا لا بد أن تُمثّل المعلومات المدى المطلوب وأن تكون الحاجة إليها قائمة فعلاً وبشدة.

8. الأداء:

هي قدرة المعلومات في الكشف عن الأداء، والذي يمكن أن يكون بواسطة قياس إتمام الأنشطة وصنع التقدم وتجميع الموارد.

الإدارة الإستراتيجية:

هي مجموعة من القرارات الإدارية والأنشطة التي تحدد الأداء بعيد المدى للمؤسسة، وتتضمن المسح البيئي داخليا وخارجياً (التخطيط الاستراتيجي)، والتنفيذ الاستراتيجي، والتقييم والمراقبة (Hanger& Weelen, 2007)،

إنها فن وعلم تشكيل، وتنفيذ، وتقييم قرارات الوظائف المتقاطعة التي تُمكّن المنظمة من تحقيق أهدافها (David, 2007).

ولكن التغيرات البيئية الديناميكية المتسارعة طورت من مفهوم الإدارة الاستراتيجية لتعني مساعدة المنظمة للعمل بنجاح في بيئة معقدة متسارعة التغيّر لأخذ الميزة من التغيير البيئي والعمل مع الآخرين للاستمرار في تحسين طرق العمل والإجراءات وأدوات التقييم. ومن هنا فإن من واجب المديرين أن يقوموا بعمليات التحليل المستمر للمتغيرات لكي يتم تأمين أو تعديل الخطط الاستراتيجية خلال فترة زمنية معينة إذ إنّ الميزة الاستراتيجية الثابتة لم تعد موجودة.

المرونة الإستراتيجية:

هي أن تكون المنظمة قادرة على التحول من استراتيجية إلى أخرى خاصة في حال زيادة عدم التأكد في الظروف البيئية المتغيرة. إنها قدرة التجاوب والتكيّف بنجاح مع التغيرات البيئية، لذلك فإن المرونة الاستراتيجية تتطلب التزام طويل الأجل للتطور، وتنشئة ورعاية الموارد المختلفة وتنميتها، كما تتطلب أيضاً أن تكون المنظمة متعلمة (ساعية للتعلّم) وتمتاز بمهاراتها في تأمين وامتلاك وتحويل المعرفة وفي تعديل سلوكها لنشر مصادر المعرفة بسرعة بين جميع العاملين، وبين فرق الوظائف المتقاطعة (Huner & Wheelen, 2007; Lau, 1996)، لذا على المنظمة أن تتذكر دوماً بأن المعلومات والتغيّرات البيئية تُمكّن المنظمة من أن تقود إلى تغيير السلوك وتعود إلى إعادة التنظيم مرة أخرى (Graven, 1993)، حيث قد تتطلب التغيرات البيئية إعادة النظر في الأهداف السابقة، ومحاولة تحديد أهداف مستقبلية، وتأكيد توفر الإمكانيات اللازمة لتحقيق تلك الأهداف (Higgins & Vinze, 1993) لذلك لا بد أن يمتاز التخطيط بالمرونة الاستراتيجية والقدرة على التحرك من استراتيجية إلى استراتيجية أخرى عند تغيّر الظروف البيئية. لذلك لا بد أن نتذكر دوماً أن القوة الحقيقية لديمومة نجاح الشركات في نموها السريع يكمن في تجذير قدرتها للتكييف مع المتغيرات البيئية المتسارعة (Hatch & Zweig, 2001).

فإذا تمكنت المنظمة من تحقيق المرونة الاستراتيجية فإن ذلك سيمكنها من توليد خيارات استراتيجية جديدة من خلال المستويات الإدارية المختلفة ومعالجة السياسات من خلال بدائل المعالجة في السياسات المختلفة (Pauwels & Matthyssens, 2004). إذ إنّ مفتاح النجاح في الشركات يقع في قدرتها لإدراك الحاجة إلى التغيير، وفهم كيفية تأثير التغيّر على استراتيجياتها، والتجاوب سريعاً مع النقاط الهامة البادئة في التغيّر.

الدراسات السابقة:

في دراسة المشاقبة (2003) بعنوان: دور نظم المعلومات الإدارية المحوسبة في صنع القرارات الإدارية والتي هدفت إلى إلقاء الضوء على واقع استخدام نظم المعلومات الإدارية المحوسبة في عملية صنع القرار الإداري في بنك الإسكان للتجارة والتمويل، والتعريف بالعلاقة ما بين نظم المعلومات الإدارية المحوسبة وعملية صنع القرار الإداري في قطاع المصارف التجارية. وقد تكون مجتمع الدراسة من المديرين في بنك الإسكان للتجارة والتمويل، وقد تشكلت عينة الدراسة من المديرين في الهيئات الإدارية للبنك إذ تم توزيع (252) استبانة على عينة الدراسة.

وقد توصل الباحث إلى الارتباط الوثيق بين نظم المعلومات الإدارية المحوسبة وعملية صنع القرارات الإدارية، وإلى وجود علاقة وثيقة بين نظم المعلومات الإدارية ونوعية القرارات الإدارية من حيث (الدقة والسرعة والسهولة والملائمة)، وإلى وجود علاقة وثيقة بين نظم المعلومات الإدارية المحوسبة ودرجتي المخاطرة والمشاركة في صنع

القرارات الإدارية. كما أظهرت النتائج الأثر الكبير لنظم المعلومات الإدارية المحوسبة من حيث (البعد الزمني والبعد الشكلي وبعد المحتوى) في فاعلية صنع القرار الإداري.

كما قدمت الدراسة عدداً من التوصيات منها ضرورة متابعة التطوير المستمر للأنظمة الإلكترونية للبنك ومواكبة كل ما هو جديد، وعقد دورات لإنعاش معلومات الموظفين في البنك فيما يخص نظم المعلومات الإدارية، وتعريفهم بكل ما يستجد في هذا المجال. وضرورة التأكيد على استخدام البنك لإجراءات أمنيه صارمة كونه يطوّر قدراته التكنولوجية بشكل سريع نحو التجارة الالكترونية.

كما استهدفت الباحثة زير (2002) في دراستها معرفة مدى فعالية القرارات التي يتخذها مديرو الإدارة العليا في البنوك التجارية الأردنية وعلاقتها بالمعلومات، وقد طوّرت الباحثة استبانه كأداة لجمع المعلومات من عينة الدراسة التي بلغت (164) مديراً في الفروع الرئيسة للبنوك التجارية الأردنية، وقد توصلت الباحثة إلى أن أهم العوامل المؤثرة على فعالية القرارات المتخذة من مديري الإدارة العليا في البنوك التجارية الأردنية هي: المعلومات، نظم المعلومات الإدارية المبنية على الحاسب الآلي، آلية اتخاذ القرار، الأمن والرقابة على المعلومات، تكنولوجيا المعلومات، واستنتجت الباحثة بأن القرارات المتخذة في هذه البنوك ذات فعالية عالية نوعا ما.

كما بينت النتائج بأن تكنولوجيا المعلومات المستخدمة في البنوك التجارية الأردنية تساعد على اتخاذ قرارات صائبة وبجهد أقل ووجود درجه عالية من الأمن، وأوصت الدراسة بالسعي للتدريب المكثف والمستمر للمديرين في البنوك التجارية الأردنية.

أما دراسة (Combe & Greenley, 2004) والتي هدفت إلى تطوير شبكة محتوى معرفي بافتراض العلاقات بين الطرق المختلفة للتفكير حول الاستراتيجية والحاجة إلى معالجة المعلومات المختلفة. وقد توصلت إلى أن أشكالا مختلفة من المرونة الاستراتيجية تسمح بالتكييف التفاعلي مع التغييرات البيئية المختلفة، كما تسمح بالقيادة الاستباقية للتغييرات؛ ولذلك فقد ازدادت الأهمية لمتخذي القرار ليس فقط لامتلاك القدرات التسويقية، ولكن أيضاً لامتلاك اقتدارات المرونة الاستراتيجية في أشكالها المختلفة. كما تبين من الدراسة كيف أن المتناقضات المتعارضة لمتخذي القرار يمكن أن تؤثر على الاقتدارات المختلفة لإنتاج أشكال هجينة مختلفة من المرونة الاستراتيجية على المستوى المعرفي.

أما (Leidner & Elam, 2000) وفي دراستهما أثر نظم معلومات التنفيذيين على تصميم المنظمة، الذكاء، صنع القرارات فقد استهدفا الاختبار العملي لعلاقة نظم معلومات التنفيذيين في الذكاء وفي صنع القرار، حيث استخدما استبانه من عدة استفسارات في (22) منظمة ركّزت على اختبار الفرضيات والعلاقات بين مدة استخدام التنفيذيين للمعلومات والوقت اللازم لتوفّرها لتحديد المشكلة وصنع القرار. كما استخدم الباحثان أسلوب المسح ل (91) مدير إداري في الولايات المتحدة بمستوى عالٍ من أجل الاختبار العملي لعلاقة نظام المعلومات التنفيذي المستخدم من قبل المديرين مع سرعة صنع القرار وسرعة تحديد المشكلة، توفر المعلومات، وإشراك المرؤوسين في صنع القرار.

وتبيّن من نتائج الدراسة أن استخدام نظم معلومات التنفيذيين بشكل كبير وعبر وقت طويل فإنها ترتبط بعلاقة إيجابية مع فهم وتعريف المشكلة وسرعة صنع القرار للمديرين التنفيذيين ومديري الإدارة الوسطى، كما تقود هذه التأثيرات إلى جوده عالية في القرار، إضافة إلى أن تكرار استخدام نظم معلومات التنفيذيين يرتبط مع زيادة إدراك المعلومات المتوفرة، مع أن طول الفترة الزمنية للاستخدام لا ترتبط بالمعلومات المدركة المتوفرة، وهذا يتطلب الحاجة إلى المعلومات من قبل المديرين التنفيذيين، ومديري الوسط وهي القابلة للتطبيق، كما إن الأنظمة التي صممت لدعم

صنع القرار للمديرين تحتاج إلى أن تكون مرنه لتتكيف مع احتياج المعلومات. كما توصلت الدراسة إلى أن استخدام نظم معلومات التنفيذيين لا تقلل من اعتمادية المديرين التنفيذيين ومديري الوسط من الاعتماد على مرؤ وسيهم للمساعدة في صنع القرار، وقد يكون ذلك بسبب إشراك المرؤوسين، ولا يعني بالضرورة ضمنا سلوك سلبي أو إيجابي مستمر بين المديرين في حين إن السرعة والمعلومات تعتبر عوامل إيجابية.

وفي دراسة (Christoffersen et al., 2000) والتي تناولت أثر المعلومات على عمليات صنع القرارات، فقد استهدفت مراجعة القضايا الهامة المتعلقة بأثر المعلومات على عمليات صنع القرار الإداري، إذ وضع الباحثون كماً هائلاً من المعلومات اللازمة لصنع القرارات في موقع على الإنترنت يقدم خدمه للباحثين للاستفادة من هذه المعلومات المعتمدة على دراسة حالات عدة، وجعل هذه المعلومات سهلة الفهم خاصة لغير المحترفين. وقد أجريت الدراسة على ما يقارب (1000) شخص لهم بريد إلكتروني وتوصلت إلى أن معظم العينة كانوا إما (راضين جداً، أو راضين) بعلاقاتهم بهذا النظام، كما بينت الدور الهام للنظام في التأثير على القرارات المباشرة، وإيجابية التغذية الراجعة على الموقع والإصدارات، وأخيراً اظهر المسح أن النظام أعطى نجاحاً كبيراً للدخول للمعلومات.

منهج الدراسة:

نوع وطبيعة الدراسة:

تعتبر هذه الدراسة إيضاحية (Explanatory)، إذ تسعى للتعرف إلى العلاقات المختلفة وتوصيفها، كما أنها تسعى لبيان أثر جودة المعلومات على تحقيق المرونة الاستراتيجية.

مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من المديرين في شركات صناعة الأدوية الأردنية المسجلة في بورصة عمان والبالغة (7) شركات، منها (3) شركات مسجلة في السوق الأول، و(4) شركات مسجلة في السوق الثاني.

عينة الدراسة:

لقد تم اعتماد العينة الطبقية العشوائية المتساوية لاختيار عينة الدراسة، إذ قرر الباحثان أخذ (2) شركة من الشركات المسجلة في كل سوق. واختيار المديرين من مستوى الإدارة الوسطى والإدارة العليا. وبذلك تكونت عينة الدراسة من (48) مدير من المستويات المذكورة من مجتمع الدراسة بواقع (12) مدير من كل شركة، ولقد تم توزيع (48) استبيان على عينة الدراسة، تم استرجاع (42) استبيان منها، وبنسبة استرجاع (87.5%)، خضع منها للتحليل (40) استبيان، وتكون بذلك نسبة الاستبيانات المسترجعة الصالحة للتحليل (83.3%) من الاستبيانات الموزعة.

وحدة التحليل:

المديرون في الإدارة العليا والوسطى في شركات صناعة الأدوية الأردنية المسجلة في بورصة عمان في السوق الأول والثاني.

طرائق جمع البيانات:

لقد شملت طرائق جمع البيانات على المصادر الثانوية سواء المقالات والكتب والأدبيات ذات العلاقة من أجل توضيح المفاهيم المختلفة في الدراسة ولإعطاء معلومات أساسية عن موضوع الدراسة، وبشكل خاص من الشبكة الدولية.

أما بخصوص البيانات الأولية فقد اعتمد الباحثان استبياناً خاصاً تم إعداده وتطويره لغرض جمع البيانات الميدانية. وللتأكد من صدق الأداة قام الباحثان بعرض الاستبيان على مجموعة من المختصين في حقل البحث الإداري للتأكد من أن فقرات الاستبيان تقيس ما صممت من أجله.

وللتعرف على درجة الموافقة فقد تم اعتماد مقياس ليكرت الخماسي: (موافقة بدرجة عالية جداً = 4، موافقة بدرجة عالية =3، موافقة بدرجة متوسطة =4، موافقة بدرجة قليلة =2، موافقة بدرجة قليلة جداً =1). أما عن طريقة توثيق البيانات والمراجع المختلفة فقد اعتمد الباحثان طريقة:

Manual of the American Psychological Association - APA, (2003).

أداة الدراسة: لقد تكون الاستبيان بشكله النهائي من الأجزاء التالية:

الجزء الأول:

المعلومات التعريفية لإفراد عينة الدراسة مثل: (الجنس، الحالة الاجتماعية، العمر، المستوى الإداري، المستوى التعليمي، الخبرة). والمعلومات التعريفية للمنظمات التي دخلت في الدراسة (عدد الموظفين، عدد الأسواق العربية التي تخدمها الشركة، عدد الأسواق الأجنبية التي تخدمها الشركة، مدى الاستفادة من الاتفاقيات الدولية).

الجزء الثاني:

ويهدف إلى قياس جودة المعلومات بأبعادها الثلاثة والتي شكلت المتغيرات المستقلة في الدراسة. وقد شملت البعد الزمني وتمثل في التوقيت، الفترة الزمنية، الحداثة والتداول، التواتر والتكرار، وقد شمل الأسئلة من 1–10. أما البعد الشكلي: وتمثل في الوضوح، المرونة، الترتيب والنظمية، التقديم، المنهجية والاتساق، التفاصيل، وقد شمل الأسئلة من 11–20. وبعد المحتوى والذي تمثل في الدقة، الواقعية، الثبات والصدق، الملائمة، الشمولية، الإيجاز، وقد شمل الأسئلة من 21–30.

الجزء الثالث:

لقد تم اختيار مجموعة من العوامل لقياس المرونة الاستراتيجية في المنظمات المبحوثة، وقد مثّلت المتغير التابع في الدراسة، وقد شملت الأسئلة من 31–40.

ثبات الأداة (Instrument Reliability):

لقد تم استخراج معامل الاتساق الداخلي كرونباخ– ألفا (Cronbach Alpha) لجميع فقرات الاستبيان وقد وجد أنه (0.9032) وهي نسبة عالية تؤكد صحة الاستبيان ويبين الجدول (1) نتائج اختبار (كرونباخ – ألفا) لعوامل الدراسة المختلفة.

جدول(1) نتائج اختبار (كرونباخ–ألفا/ Cronbach Alpha) لعوامل الدراسة المختلفة.

الأبعاد	عدد الفقرات	قيمة ألفا
البعد الزمني.	10	0.7770
البعد الشكلي.	10	0.7837
بعد المحتوى.	10	0.7082
المرونة الاستراتيجية.	10	0.6550
المجموع	40	0.9032

الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

لقد استخدمت الدراسة الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) في تحليل البيانات المختلفة التي تم جمعها. سواء في الإحصاء الوصفي لتحديد قراءات عامة عن خصائص وملامح هيكل مجتمع الدراسة وتوزيعه، إذ تم استخدم التوزيع التكراري، والنسب المئوية، كما تم استخدام تحليل التباين من الإحصاء الاستدلالي للتعرف على أثر جودة المعلومات على المرونة الاستراتيجية.

محددات الدراسة:

عدم وجود الاهتمام الفعلي من قبل الهيئات الإدارية حول الدراسة واعتبارها أمرا روتينيا، كما تردد بعض المعنيين بالبحث في تعبئة الاستبيانات، وقد تم التغلب على ذلك من خلال متابعة حثيثة لتعبئة وعودة الاستبيانات.

نتائج الدراسة وتحليلها:

أولا: أ. وصف خصائص عينة الدراسة.

يبين الجدول (2) توزيع عينة الدراسة حسب الخصائص التعريفية لأفراد عينة الدراسة والمتمثلة في: (الجنس، الحالة الاجتماعية، العمر، المستوى الإداري، المستوى التعليمي، الخبرة).

جدول(2): الخصائص التعريفية لأفراد عينة الدراسة

المتغيرات الشخصية لأفراد عينة الدراسة		التكرار	النسبة المئوية
الجنس.	ذكور	27	%67.5
	إناث	13	%32.5
الحالة الاجتماعية.	متزوج	25	%62.5
	أعزب	15	%37.5
العمر.	أقل من 30 سنة.	10	%25.0
	30 – أقل من 40 سنة	17	%42.5
	40 – أقل من 50 سنة	8	%20.0
	50 سنة فأكثر	5	%12.5
المستوى الإداري.	مدير عام	6	%15.0
	مدير دائرة	11	%27.5
	مدير دائرة نظم	3	%7.5
	رئيس قسم	20	%50.0
المستوى التعليمي.	الثانوية العامة فما دون.	0	%00
	دبلوم كلية مجتمع.	6	%15
	بكالوريوس	22	%55.0
	دراسات عليا (ماجستير، دكتوراه)	12	%30.0
عدد سنوات الخبرة	أقل من سنة.	2	%5.0

الإجمالية.	سنة – أقل من 5 سنوات	16	%40.0
	5 – أقل من 10 سنوات	11	%27.5
	10 سنوات فأكثر	11	%27.5

يتبيّن من الجدول (2) أن الذكور مثّلوا (67.5%) في حين بلغت نسبة الإناث (32.5%) ويعزى ارتفاع نسبة تمثيل المرأة في هذه الدراسة إلى زيادة التركيز على أهمية دور المرأة في المجتمع الأردني، كما أشارت الدراسة إلى أن (25%) من العاملين تقل أعمارهم عن (30 سنة)، بينما بلغت نسبة الذين تقع أعمارهم بين (30– أقل من 40 سنة) (42.5%)، أما فئة العمر (40– أقل من 50 سنة) فقد بلغت نسبتها (20%)، أما الفئة العمرية (50 سنة فأكثر) فكانت بنسبتها (12.5%). وفيما يتعلق بالمستوى الإداري فتشير النتائج إلى أن (15%) هم من الإدارة العليا، أما مديرو الدوائر فبلغت نسبتهم (35%) ورؤساء الأقسام فقد بلغت نسبتهم (50%).

كما أشارت النتائج أن غالبية عينة الدراسة هم من حملة الشهادة الجامعية الأولى (البكالوريوس) وبنسبة مئوية (55%). أما الأفراد الحاصلين على الدبلوم فبلغت نسبتهم (15%)، بينما بلغت نسبة الحاصلين على الشهادات العليا (30%) وهذا مؤشر على ارتفاع المستوى التعليمي لأفراد عينة الدراسة.

أما بالنسبة لعدد سنوات الخبرة الإجمالية فان (45%) من العاملين تقل خدمتهم عن خمس سنوات، و(27.5%) بين (5– أقل من 10 سنوات)، أما نسبة الأفراد الذين تزيد خدمتهم عن (10 سنوات) فبلغت (27.5%).

كما يبين الجدول (3) توزيع عينة الدراسة حسب خصائص المنظمات المدروسة التي دخلت في عينة الدراسة والمتمثلة في: (عدد الموظفين، عدد الأسواق العربية التي تخدمها الشركة، عدد الأسواق الأجنبية التي تخدمها الشركة، مدى الاستفادة من الاتفاقيات الدولية).

جدول(3):خصائص المنظمات المبحوثة عينة الدراسة

المتغيرات المختلفة للمنظمات المبحوثة		التكرار	النسبة المئوية
لقد مر على الشركة منذ تأسيسها.	سنة – أقل من 5 سنوات	0	%00
	5 – أقل من 10 سنوات	3	%7.5
	10 سنوات – أقل من 15 سنة	15	%37.5
	15 سنة فأكثر	22	%55.0
عدد الموظفين الدائمين في الشركة.	أقل من 5 موظفين.	0	%00
	5– 19 موظف.	18	%45.5
	20 – 100 موظف.	13	%32.5
	100 فأكثر	9	%22.5
عدد الأسواق العربية التي تخدمها الشركة.	أقل من 5 أسواق.	15	%37.5
	5 – أقل من 10 أسواق.	16	%40.0
	10 – أقل من 15 سوق.	5	%22.5

	15 سوق فأكثر.	0	%00
عدد الأسواق الأجنبية التي تخدمها الشركة.	أقل من 5 أسواق.	28	%70.0
	5 – 10 أقل من أسواق.	9	%22.5
	10 – أقل من 15 سوق.	3	%7.5
	15 سوق فأكثر.	0	%00
مدى الاستفادة من الاتفاقيات الدولية.	بدرجة قليلة.	9	%22.5
	بدرجة متوسطة.	28	%70.0
	بدرجة عالية.	3	%7.5
	بدرجة عالية جداً.	0	%00

يتبيّن من الجدول (3) أن (7.5%) من الشركات عمرها من (5 – أقل من10 سنوات) بينما مثلت الشركات التي عمرها (10 – أقل من 15 سنة) ما نسبته (37.5%)، أما الشركات التي عمرها 15 سنة فأكثر فقد بلغت (55%) ويدلل ذلك على رسوخ دور تلك الشركات في الاقتصاد الوطني. كما تبين أن (45.5%) من الشركات يبلغ عدد الموظفين فيها (5 – 19 موظف) بينما (32.5%) منها به من (20 – 100) موظف وهذه تمثل الشركات المتوسطة، أما الشركات الكبيرة فقد مثلت ما نسبته (22.5%). أما بالنسبة إلى عدد الأسواق المخدمة فقد تبين أن (37.5%) منها تخدم أقل من (5) أسواق، وأن (40%) منها تخدم من (5 – أقل من 10 أسواق) عربية، و(22.5%) تخدم من (10 – أقل من 15 سوق) عربية، وبالنسبة إلى الأسواق الأجنبية فقد تبين أن (70%) منها تخدم (أقل من 5 أسواق)، وأن (22.5%) منها تخدم من (5 – أقل من 10 أسواق)، وأخيراً فإن نسبة (7.5%) فقط هي التي تخدم (10 – أقل من 15 سوق) أجنبية. وتبين أيضاً أن (70%) من الشركات تستفيد من الاتفاقيات الدولية المختلفة بدرجة متوسطة، بينما (22.5%) منها تستفيد بدرجة قليلة، وأن (7.5%) تستفيد بدرجة عالية، وهذا يؤكد على أهمية العمل على زيادة نسبة الاستفادة من تلك الاتفاقيات.

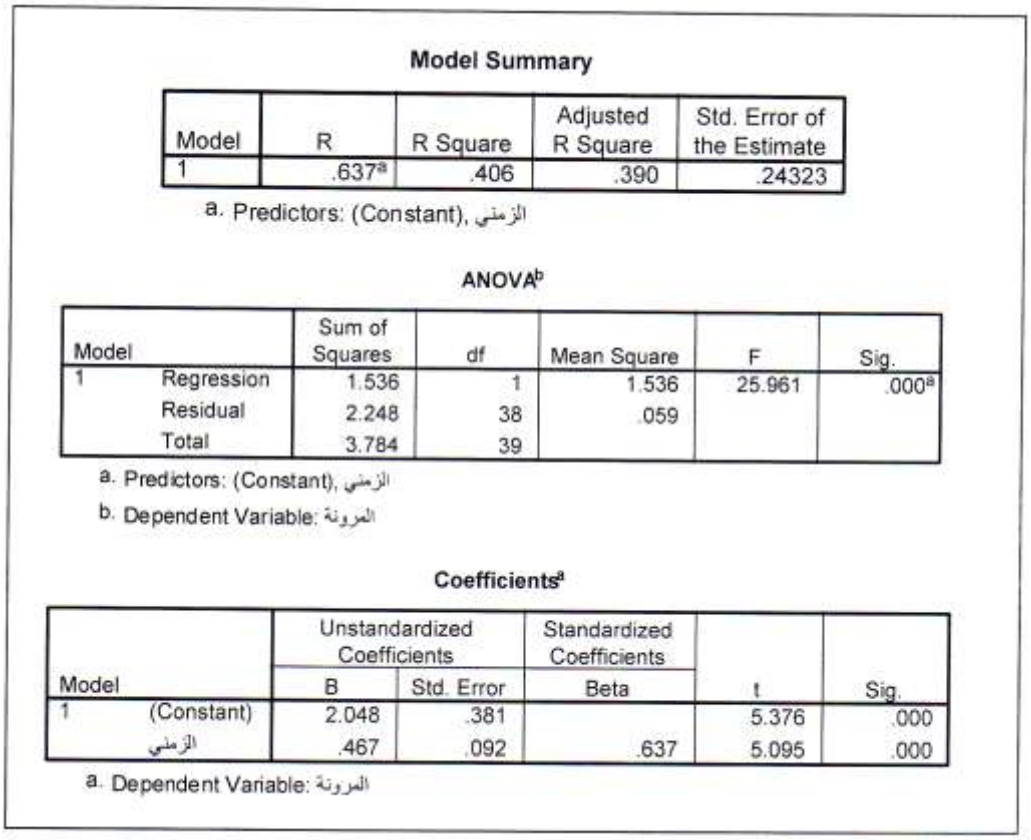
اختبار الفرضيات ومناقشتها:

وفيما يلي نتائج اختبار الفرضية الرئيسة بفروعها المختلفة:

أ. أثر البعد الزمني في جودة المعلومات على المرونة الاستراتيجية.

يبين الجدول (4) نتائج التحليلات الإحصائية لتحليل التباين ANOVA ومعاملات الانحدار Regression Coefficientاللازمة لاختبار الفرضية الفرعية الأولى.

جدول 4. نتائج التحليلات الإحصائية لتحليل التباين (ANOVA) ومعاملات الانحدار Regression Coefficient للبعد الزمني والمرونة الاستراتيجية.



Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.637[a]	.406	.390	.24323

a. Predictors: (Constant), الزمني

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	1.536	1	1.536	25.961	.000[a]
	Residual	2.248	38	.059		
	Total	3.784	39			

a. Predictors: (Constant), الزمني

b. Dependent Variable: المرونة

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	2.048	.381		5.376	.000
	الزمني	.467	.092	.637	5.095	.000

a. Dependent Variable: المرونة

يتبين من الجدول (4) أن قيمة (F) قد بلغت (25.961) وهي أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى معنوية ($P \leq 0.01$) مما يستدعي عدم قبول الفرضية العدمية، وقبول الفرضية البديلة، كما يتبين من التحليل أن قيمة معامل التحديد (R^2) قد بلغت (0.406) عند مستوى معنوية ($\beta = 0.637, P \leq 0.01$)، وهذا يعني أن البعد الزمني بعوامله المختلفة قد فسّر ما مقداره (40.6%) من التباين في المرونة الاستراتيجية.

إن ما سبق من تحليل يستدعي عدم قبول الفرضية الفرعية العدمية الأولى، وقبول الفرضية البديلة القائلة: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($P \leq 0.01$) للبعد الزمني من جودة المعلومات على تحقيق المرونة الاستراتيجية".

ب. أثر البعد الشكلي في جودة المعلومات على المرونة الإستراتيجية:

يبين الجدول (5) نتائج التحليلات الإحصائية لتحليل التباين ANOVA ومعاملات الانحدار Regression Coefficient اللازمة لاختبار الفرضية الفرعية الثانية.

جدول 5. نتائج التحليلات الإحصائية لتحليل التباين ANOVA ومعاملات الانحدار Regression Coefficient للبعد الزمني والمرونة الاستراتيجية.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.619[a]	.383	.367	.24791

a. Predictors: (Constant), الشكلي

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	1.448	1	1.448	23.568	.000[a]
	Residual	2.336	38	.061		
	Total	3.784	39			

a. Predictors: (Constant), الشكلي

b. Dependent Variable: المرونة

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	2.523	.303		8.338	.000
	الشكلي	.373	.077	.619	4.855	.000

a. Dependent Variable: المرونة

يتبين من الجدول (5) أن قيمة (F) المحسوبة قد بلغت (23.568) وهي أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى معنوية ($P \leq 0.01$) مما يستدعي عدم قبول الفرضية العدمية، وقبول الفرضية البديلة، كما يتبين من التحليل أن قيمة معامل التحديد (R^2) قد بلغت (0.383) عند مستوى معنوية ($\beta = 0.619, P \leq 0.01$)، وهذا يعني أن البعد الشكلي بعوامله المختلفة قد فسّر ما مقداره) 38.3 %) من التباين في المرونة الاستراتيجية.

إن ما سبق من تحليل يستدعي عدم قبول الفرضية الفرعية العدمية الثانية، وقبول الفرضية البديلة القائلة: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($P \leq 0.01$) للبعد الشكلي من جودة المعلومات على تحقيق المرونة الاستراتيجية".

ج. أثر بعد المحتوى في جودة المعلومات على المرونة الإستراتيجية:

يبين الجدول (6) نتائج التحليلات الإحصائية لتحليل التباين ANOVA ومعاملات الانحدار Regression Coefficient اللازمة لاختبار الفرضية الفرعية الثانية.

جدول 6. نتائج التحليلات الإحصائية لتحليل التباين ANOVA ومعاملات الانحدار Regression Coefficient للبعد الزمني والمرونة الاستراتيجية.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.712[a]	.507	.494	.22154

a. Predictors: (Constant), المحتوى

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	1.919	1	1.919	39.101	.000[a]
	Residual	1.865	38	.049		
	Total	3.784	39			

a. Predictors: (Constant), المحتوى

b. Dependent Variable: المرونة

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		
		B	Std. Error	Beta	t	Sig.
1	(Constant)	1.717	.364		4.722	.000
	المحتوى	.571	.091	.712	6.253	.000

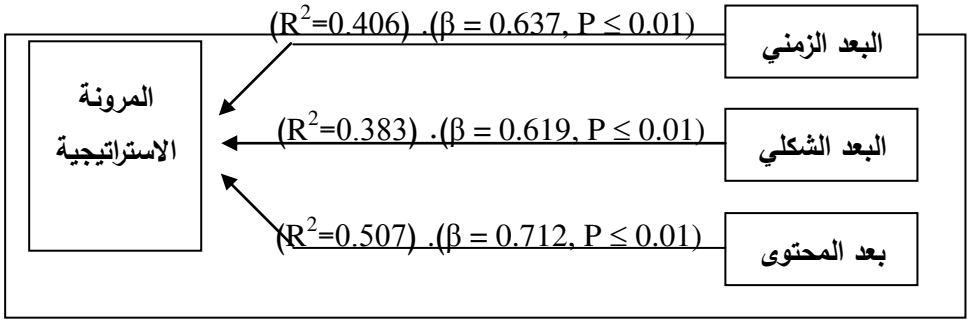
a. Dependent Variable: المرونة

يتبين من الجدول (6) أن قيمة (F) قد بلغت (39.101) وهي أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى معنوية ($P \leq 0.01$) مما يستدعي عدم قبول الفرضية العدمية، وقبول الفرضية البديلة، كما يتبين من التحليل أن قيمة معامل التحديد (R^2) قد بلغت (0.507) عند مستوى معنوية ($\beta = 0.712, P \leq 0.01$)، وهذا يعني أن بعد المحتوى بعوامله المختلفة قد فسّر ما مقداره (50.7%) من التباين في المرونة الاستراتيجية.

إن ما سبق من تحليل يستدعي عدم قبول الفرضية الفرعية العدمية الثالثة، وقبول الفرضية البديلة القائلة: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($P \leq 0.01$) لبعد المحتوى من جودة المعلومات على تحقيق المرونة الاستراتيجية".

د. أثر جودة المعلومات بأبعادها الثلاثة (الزمني والشكلي والمحتوى) على المرونة الاستراتيجية.

يبين الشكل (3) نتائج التحليلات الإحصائية لأبعاد جودة المعلومات الثلاثة (الزمني والشكلي والمحتوى) على المرونة الإستراتيجية.



شكل(3): نتائج التحليلات الإحصائية لأبعاد جودة المعلومات الثلاثة على المرونة الإستراتيجية.

يتبين من الشكل (3) أن أبعاد جودة المعلومات الثلاثة (البعد الزمني، البعد الشكلي، بعد المحتوى) تؤثر بدلالة معنوية ($P \leq 0.01$) وبشكل مباشر على المرونة الاستراتيجية، إذ تبين أن البعد الزمني يملك تأثيراً مباشراً وبدلالة معنوية ($\beta = 0.637, P \leq 0.01$) على المرونة الاستراتيجية، حيث استطاع أن يفسّر (40.6%) من التباين في المرونة الاستراتيجية. بينما وجد أن البعد الشكلي يملك تأثيراً مباشراً وبدلالة معنوية ($\beta = 0.619, P \leq 0.01$) على المرونة الاستراتيجية، حيث استطاع أن يفسّر (38.3%) من التباين في المرونة الاستراتيجية. كما أن بعد المحتوى يملك تأثيراً مباشراً وبدلالة معنوية ($\beta = 0.712, P \leq 0.01$) على المرونة الاستراتيجية، حيث استطاع أن يفسّر (50.7%) من التباين في المرونة الاستراتيجية.

يلاحظ مما سبق أن أبعاد جودة المعلومات وبمساراتها الثلاثة تؤثر بشكل ايجابي وبدلالة معنوية على المرونة الاستراتيجية. وهذا يستدعي عدم قبول الفرضية العدمية الرئيسة، وقبول الفرضية الرئيسة البديلة القائلة: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($P \leq 0.01$) لجودة المعلومات على تحقيق المرونة الاستراتيجية".

مناقشة النتائج:

لقد توصلت الدراسة من نتائج التحليلات الإحصائية المختلفة إلى النتائج التالية:

1. تبين من نتائج الدراسة أن البعد الزمني يؤثر بدلالة معنوية ($\beta = 0.637, P \leq 0.01$) على المرونة الاستراتيجية، كما بلغت قيمة معامل التحديد ($R^2 = 0.406$) أي أنه استطاع أن يفسّر ما مقداره) 40.6 %) من التباين في المرونة الاستراتيجية.
2. تبين من نتائج الدراسة أن البعد الشكلي يؤثر بدلالة معنوية ($\beta = 0.619, P \leq 0.01$) على المرونة الاستراتيجية، كما بلغت قيمة معامل التحديد ($R^2 = 0.383$) أي أنه استطاع أن يفسّر ما مقداره) 38.3 %) من التباين في المرونة الاستراتيجية.
3. تبين من نتائج الدراسة أن بعد المحتوى يؤثر بدلالة معنوية ($\beta = 0.712, P \leq 0.01$) على المرونة الاستراتيجية، كما بلغت قيمة معامل التحديد ($R^2 = 0.507$) أي أنه استطاع أن يفسّر ما مقداره) 50.7 %) من التباين في المرونة الاستراتيجية.
4. إن ما سبق يؤكد أن أبعاد جودة المعلومات تؤثر بشكل ايجابي وبدلالة معنوية على المرونة الاستراتيجية وبمساراتها الثلاثة. وهذا يستدعي عدم قبول الفرضية العدمية الرئيسة، وقبول الفرضية البديلة الرئيسة القائلة: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($P \leq 0.01$) لجودة المعلومات بأبعادها الثلاثة على تحقيق المرونة الاستراتيجية".

وهذا يتفق مع النتائج التي توصل إليها المشاقبة (2003) من الارتباط الوثيق بين نظم المعلومات الإدارية المحوسبة ونوعية القرارات الإدارية من حيث (الدقة والسرعة والسهولة والملائمة)، ووجود الأثر الكبير لنظم المعلومات الإدارية المحوسبة من حيث (البعد الزمني والبعد الشكلي وبعد المحتوى) في فاعلية صنع القرار الإداري. كما اتفقت النتائج مع النتائج التي توصلت إليها زير (2002) من أن تكنولوجيا المعلومات المستخدمة في البنوك التجارية الأردنية تساعد على اتخاذ قرارات صائبة وبجهد أقل.

كما تتفق النتائج مع النتائج التي توصل إليها كل من (Combe & Greenley, 2004) من أن أشكالا مختلفة من المرونة الاستراتيجية تسمح بالتكيّف التفاعلي مع التغيّرات البيئية المختلفة، كما تسمح بالقيادة الاستباقية

للتغييرات؛ ولذلك فقد ازدادت الأهمية لمتخذي القرار لامتلاك اقتدارات المرونة الاستراتيجية في أشكالها المختلفة. كما اتفقت النتائج مع ما توصل إليه كل من (Leidner & Elam, 2000) من أن استخدام نظم معلومات التنفيذيين بشكل كبير وعبر وقت طويل فإنها ترتبط بعلاقة إيجابية مع صنع القرار للمديرين التنفيذيين ومديري الإدارة الوسطى، وتقود هذه التأثيرات إلى جوده عالية في القرار، ويرتبط ذلك مع زيادة إدراك المعلومات المتوفرة. وأخيراً تتفق النتائج مع دراسة (Christoffersen et al, 2000) والتي بينت الدور الهام لنظام المعلومات في التأثير على القرارات المباشرة، وإيجابية التغذية الراجعة، وقدرة النظام على إعطاء نجاح كبير للدخول للمعلومات.

الاستنتاجات:

1. زيادة الاهتمام بتوفير المعلومات في الزمان المناسب للحدث الذي يتطلب اتخاذ قرار أو الانتقال بالمنظمة من استراتيجية لأخرى.
2. العمل على إيجاد الآلية المناسبة لتحديد المعلومات وتحديثها بشكل مستمر، والعمل على الحفاظ عليها بأمان وفاعليّة.
3. التأكيد على الاهتمام بوجود قاعدة بيانات نشطة في قاعدة المعلومات لإيجاد إمكانية التواتر والتكرار في تقديم المعلومة.
4. العمل على تقديم المعلومات بشكل واضح، وبطريقة مناسبة تمكّن من تطويعها ومعالجتها بشكل يجعلها قابلة للاستخدام الكفء.
5. العمل على إيجاد معايير محددة وموحدة يمكن من خلالها تقديم المعلومات بطريقة متناسقة.
6. العمل على توفير المعلومة بشكل مرن يُمكّن من تكييفها لأكثر من مستخدم وأكثر من استخدام.
7. التأكيد على أن تكون المعلومات المقدمة مرتبطة باحتياجات المستخدم الواقعية، وأن تكون وثيقة الصلة بالموضوع، مع ملاحظة أن الوحدات المختلفة تحتاج إلى معلومات متمايزة عن بعضها البعض.
8. التأكيد على دقة المعلومات وخلوها من الأخطاء، مع العمل على تحديد الدقة المطلوبة للمعلومة لأن دقة أعلى تحتاج كلفاً أعلى.
9. زيادة الاهتمام بعوامل المرونة الاستراتيجية في المنظمة والتي تُمكّنها من التعامل مع التغيرات البيئية.

المراجع:

1. الحميدي، نجم عبد الله؛ السامرائي، سلوى أمين؛ العبيد، عبد الرحمن. *نظم المعلومات الإداريّة: مدخل معاصر*، دار وائل للنشر، الأردن، 2005، 42.
2. زير، صبرينه عز الدين. *أثر المعلومات على اتخاذ القرارات*. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، اربد، الأردن،130،2002-141.
3. العلي، عبد الستار محمد. *نظم المعلومات والحاسبة الإلكترونية*. مطبوعات جامعة البصرة، العراق، 1985، 23.
4. مشاقبة، محمد زياد. *دور نظم المعلومات الإدارية المحوسبة في صنع القرارات الإدارية: دراسة في بنك الإسكان للتجارة والتمويل*. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، اربد، الأردن،150،2003-160.
5. النجار، فايز جمعه. *نظم المعلومات الإدارية* (ط2)، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، 26.

6. ASHILL, N. J.; Jobber, D.Defining the information needs of senior marketing executive: An exploratory study. *Quantitative Market Research: An International Journal*, 4(1), 2001, 52- 61.
7. COMBE, Ian A; Greenley, Gordon E. Capabilities for strategic flexibility: a cognitive content framework. *European Journal of Marketing*, 38 (11/12), 2004, 1426-1480.
8. CHRISTOFFERSEN, Leif, et al. *Impact of Information Decision-Making Processes*. Portugal: Grid-Arendal Issues paper.2000, 230-240.
9. DAVID, Fred R. *Strategic management concepts* (11th ed.). Upper Saddle River, New Jersey; Pearson Prentice Hall, 2007, 70-77.
10. GRAVAEN, David. *Bulding learning organization*. *Harvard Business Review*, 1993, 78-91.
11. GREEN, Phillip L. (Sound *content management starts at the local level Information today*, 20(6), 2003.Retrieved April 5, 2004, 12.10.2007<from >. http://www.search.epnet.com/direct.asp?an=87556286
12. HATCH, Jim; Zeig, Jeffery. *Strategic flexibility: The key to growth.* New Business Journal, 2001, 78.
13. HIGGINS, James M; Vinze, Jullian W. *Strategic management: Text & caces* (4th ed.). Dryden Press, 1993, 7-8.
14. HUNGER, J. Daved; Wheelen, Thomas L. *Essentials of strategic management* (4th ed.). Upper Saddle River, New Jersey; Pearson Prentice Hall, 2007, 87-94.
15. KOVACH, Kenneth A; Cathcart, Jr; Charles E. Human resource information systems: Providing business with rapid data access, Information exchange and strategic advantage. *Public Personnel Management*, 28 (1), 1999, 275-283, Retrieved January 14, 2004, 12.10.2007< from http://www.search.epnet.com/direct.asp?an=2004560>.
16. LAUDON, Kennth C; Laudon, Jane P.*Management information systems: Managing the digital firm* (9th ed.). New Jersey: Prentice-Hall International, Inc.2006, 13.
17. LAU, R.S.M. *Strategic flexibility: Anew reading for word-class manufacturing SAM/* Advanced Management Journal, Spring,1996, 11-16.
18. LEIDNER, Dorthy; Elam, Joyce J. *The impact of executive information systems On organizational design, Intelligence, and decision making*. Organization Science, 2000.133.
19. PAUWELS, Peter; Matthyssens, Paul. Strategic flexibility in export expansion: growing through withdrawal. *International Marketing Review*, 21(4/5), 2004, 496-510.
20. WILSON, T. D. Information management. In Feather, John; Sturgis, Paul. (Eds.). *International encyclopedia of information and library science* (2nd ed.). London, Rutledge, 2002, 36.
21. WINTERMAN, V; Smith CH; Abell, A. Impact of information on decision-Making in government departments. *Library Management*, 19(2), 1998, 110-132.
22. ZIMMER, Michael. Data conversion fundamentals. In Brown, Carol V; Topi Heikki. (Eds.). *IS management handbook* (7th ed. 39-354)? London: Auerbach Publications, 2002, 40.